S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيـــان

السكرتير الأول/ نجلاء عوض حسن

أمـــام

اللجنة الثالثة بالجمعية العامة الدورة (٦٥)

تحت البند (٢٨)

المعنون : النهوض بالمرأة

نيويورك : ١١ إكتوبر ٢٠١٠م

الرجاء المراجعة قبل الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

يود وفد بلادي أولاً أن يتوجه بالشكر للأمين العام على تقاريره المتنوعة والواردة تحت البند (٢٨) حول النهوض بالمرأة ، ويضم وفدي صوته للبيان الذي أدلى به المندوب الدائم لليمن الموقر إنابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين .

السيد الرئيس ،،،

إننا إذ نجتمع اليوم لتعداد مكاسب المرأة وفقاً لما تعاهدنا عليه في بكين فإننا نود التأكيد على التقدم الذي يشهده السودان في النهوض بأوضاع المرأة إيماناً منه بدورها الرائد كشريك في مسيرة البناء والتنمية وإستناداً على المبادئ القيمية التي تحث على الإنصاف والعدالة. فقد أولت الدولة إهتماماً خاصاً بالمرأة بإعتبارها نصف المجتمع ، حيث تبوأت مناصب رفيعة في المجالات القضائية والتشريعية والتنفيذية والسياسية ، ففي مجال القضاء بلغ عدد القضاة من النساء (٧٩) قاضية ، وفي مجال الخدمة المدنية والسلك الدبلوماسي بلغ عدد النساء (٤٢) دبلوماسية وكذلك تقلدت المرأة مراكز قيادية في مجال القوات المسلحة والشرطة والأمن . وكفل الدستور الإنتقالي تحقيق العدالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بين النساء والرجال في كافة المجالات بما يحقق بناء أمة آمنة ومستقرة ، كما أُكد حقها في الأجر المتساوي منذ السبعينات ونالت التساوي في سن المعاش مع الرجل عام ٢٠٠٣م .

السيد الرئيس ،،،

تحصلت المرأة السودانية على نسبة ٢٨% من مقاعد البرلمان المنتخب لهذا العام إقراراً لقانون الإنتخابات لعام ٢٠٠٨م وتتويجاً لجهودها الممتدة عبر السنين ، ونتيجة

لمطالبات الناشطات السودانيات وضغوط قادها المجتمع المدني هدفت المرأة من وراءها إلى تغيير النظرة النمطية عنها وتفعيل دورها في الحياة السياسية والمدنية وكشريك في إتخاذ القرار فنالت المرأة حق الترشيح في بلادي منذ عام ١٩٥٤م والتصويت منذ عام ١٩٦٤م إلى أن وصل عدد النساء في المجلس التشريعي القومي من ٩,٦% عام ٢٠٠٤م إلى ٢٨% في الإنتخابات الأخيرة عام (٢٠١٠م) مشكلة بذلك سابقة فريدة من نوعها فاقت بها المرأة السودانية نساء الأمم .

السيد الرئيس ،،،

في إطار سياسات تمكين المرأة والقضاء على العنف ضدها فقد تم وضع خطة قومية لمكافحة العنف على أساس النوع منذ العام ٢٠٠٥م وأنشئ لأجل ذلك وحدة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات بوزارة العدل في ذات العام والتي أصبح لها أفرعاً في سبع ولايات من ولايات السودان المختلفة ، و تم كذلك إنشاء وحدة للشرطة المجتمعية بوزارة الداخلية عام ٢٠٠٦م لحماية الأسرة والطفل والتي لها أيضاً أفرع بالولايات المختلفة للسودان .

أما في مجال التشريعات فقد أولت الدولة إهتماماً كبيراً بأمر القضاء على العنف ، خاصة فى أوساط النساء فتم وضع إستراتيجية قومية لمكافحة ختان البنات في العام ٢٠٠٨م وأصدر المدعي العام المنشور السابع من أجل تعزيز دعم وحماية ضحايا العنف على أساس النوع في العام ٢٠٠٣م عقب إندلاع الصراع في دارفور ، وتم كذلك تعديل القانون الجنائي لعام ١٩٩١م بإدخال مواد تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ، وتم في إطار ذلك أيضاً مراجعة المادة (١٤٩) من القانون الجنائي لعام ١٩٩١م التي تتعلق بالإغتصاب والزنا وأصدرت الدولة العديد من المنشورات التي تتعلق بمحاربة الإفلات من العقاب من قبل مسئولي الدولة الذين يرتكبون جرائم ضد النساء بصورة

خاصة وضد الإنسانية بصورة عامة . وقد أولى كذلك المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالسودان عناية خاصة بالنشر والتوعية بالمسائل المتعلقة بمعالجة قضايا العنف ضد المرأة في ولايات دارفور الثلاثة وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة بالسودان، وفي إطار تقديم الدعم لضحايا الإغتصاب تمت مراجعة وتعزيز البروتوكول الموقع مع منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالإدارة الطبية لضحايا الإغتصاب من أجل التأكد من توثيق سجلاتهم الطبية حتى يتسنى تقديم التعويضات لهم في أي وقت وذلك بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة ووزارة الصحة بالسودان وصندوق الأمم المتحدة للسكان .

السيد الرئيس ،،،

تساهم المرأة السودانية بنسبة ٨٠% من الإقتصاد الريفي لذلك إهتمت الدولة بسياسات التمكين الإقتصادي للمرأة فتبنت الإدارة العامة لتنمية وتنظيم النظام البنكي برامج إقتصادية تتجاوب وحاجات المرأة عبر مرسوم أصدره بنك السودان المركزي عام ٢٠٠٧م يسمح بتمويل قدره ١٢% لصالح الأعمال التجارية الصغيرة ومن هذه المحفظة خُصص ماقيمته ٣٠% لدعم المشروعات الصغيرة للنساء في المناطق الريفية .

السيد الرئيس ،،،

في مجال التعليم أجيزت السياسة القومية لتعليم البنات في العام ٢٠٠٧م حيث إرتفع معدل إستيعاب الإناث في مرحلة الأساس بمعالجات أدخلت فيها برامج محفزة كبرنامج ومشروع القوت مقابل التعليم والتعليم لأبناء الرُحل ، أما في مجال التعليم الثانوي فقد تم ردم الفجوة النوعية تماماً حتى أضحت لصالح الإناث. وفيما يتعلق بخدمات الصحة الإنجابية ووفقاً لإحصائيات العام ٢٠٠٨م فقد تم توفير خدمات الرعاية

لمرحلة ماقبل الولادة بنسبة ٤٣% وهي زيادة جوهرية عما كان عليه الحال في العام ٢٠٠٧م إذ لم تتجاوز نسبة ٢١% .

السيد الرئيس ،،،

يحدونا الأمل في أن تضطلع وحدة الأمم المتحدة الجديده المعنية بتنسيق جهود المنظمة فى مجال النهوض بأوضاع المرأة وتمكينها وتحقيق المساواة من الإضطلاع بدورها على نحو فعال خاصه فى ظل بروز الأزمات العالمية وإختلالات البنية الإقتصادية في العديد من البلدان النامية والأقل نمواً إضافة إلى التدهور البيئي والمناخي والتى تشكل معضلة تعوق تقدم المرأة وتمتعها بكافة حقوقها الأمر الذي يتطلب تعزيز المبادئ الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتمكينها ، ومن هنا يُجدد وفد بلادي رفضه لسياسات العقوبات والحصار الإقتصادي التي تشكل إنتهاكاً لحقوق المرأة والمجتمع بأسره ونطالب بإعفاء الدول النامية عن الديون خاصة الأقل نمواً منها ورفع القيود التجارية المجحفة عن صادراتها بما يمكنها من الوفاء بإلتزاماتها تجاه الإرتقاء بحقوق وأوضاع المرأة في بلدانها .

السيد الرئيس ،،،

إننا إذ نرصد ما تحقق للمرأة من مكاسب فإنه لابد من لفت إنتباه المجتمع الدولي إلى أوضاع النساء اللائى يعشن ظروفاً سياسية في ظل الإحتلال في كل من فلسطين والجولان والأراضي العربية المحتلة في لبنان وما يتبع ذلك من إنتهاكات فاضحة لحقوقها وإهدار كرامتها الأمر الذي يستدعي يقظة الضمير العالمي وتحريك المجتمع الدولي فعلياً لحمايتهن وإنهاء الإحتلال .

شكراً سيدي الرئيس